



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قضايا

الهوية الثقافية وتحديات العولمة

د. جمال نصار*



28 يناير/كانون الثاني 2015

الهوية الثقافية وتحديات العولمة

الرفض المطلق للعولمة لن يُمكن الدول والمجتمعات من تجنب مخاطرها، كما أن القبول المطلق لها لن يمكنها من الاستفادة التامة منها.

نجاح أي بلد من البلدان النامية، في الحفاظ على الهوية والدفاع عن الخصوصية، من خلال الإمكانيات التي توفرها العولمة.

ثقافة العولمة الغربية ترمي لسيطرة الثقافة الغربية بزعامة مواكبة الاتجاه العولمي ومسارته



أكثر من 65 ألف شركة متعددة الجنسيات تزيد قيمة رأسمالها عن ميزانية مجموعة من الدول النامية



العولمة وسيلة لجعل النظام الرأسمالي مقبولا لدى سائر الشعوب وأداة لإخضاع عقولهم



أدوات مواجهة العولمة

- العقيدة والأخلاق
- إصلاح الأوضاع السياسية الداخلية
- تطوير سياسات التكامل الإقليمي
- وضع خطط تنمية اقتصادية وإنشاء سوق عربية مشتركة
- صياغة برامج لتحديد الثقافة العربية وإغناء هويتها

معارضو العولمة

- 1 تغيير البنية الأساسية لمكونات الحياة على مختلف المستويات
- 2 زيادة معدلات البطالة وانخفاض الأجور وتقليص دور الدولة
- 3 إبعاد الحضارات الأخرى من الإنجازات غير الرأسمالية وتفرغها
- 4 هيمنة غربية على بقية العالم وتهميش لدول المفككة

مؤيدو العولمة

- 1 اختصار المدى الزمني الذي يفصل بين كل ثورة صناعية وأخرى
- 2 الاعتماد على نتائج العقل البشري وعلى حصيلة الخبرة والمعرفة
- 3 مواكبة التطور يستلزم استثمارا في مجال التنمية البشرية
- 4 ضرورة استغلال الطاقات البديلة واقتحام الهندسة الوراثية

(الجزيرة)

ملخص

الهوية الثقافية هي نظام من القيم والتصورات التي يتميز بها مجتمع ما تبعاً لخصوصياته التاريخية والحضارية، وكل شعب من الشعوب البشرية ينتمي إلى ثقافة متميزة عن غيرها، وهي كيان يتطور باستمرار ويتأثر بالهويات الثقافية الأخرى ولهذه الأخيرة مستويات ثلاث هوية فردية، هوية جماعية، هوية وطنية.

وفكرة العولمة تمتد جذورها الأولى من خمسة قرون بظهور فكرة الدولة القومية محل فكرة الإقطاعية.. ومع زيادة التقدم أصبحت الدولة لا تستوعب حجم السوق فظهرت الشركات متعددة الجنسيات، وحلت في مجال السوق محل الدولة تدريجياً، حتى أضحت العالم مجالاً لعمل هذه الشركات.

وهناك من يدعو إلى العولمة والأخذ بها، وفريق آخر يحذر من خطرهما على هويتنا وثقافتنا والبعد عنها، والرفض المطلق للعولمة لن يُمكن الدول والمجتمعات من تجنب مخاطرها، كما أن القبول المطلق لها لن يمكنها من الاستفادة التامة منها.

وهناك بعض الوسائل التي تعين على مواجهة تحديات العولمة منها:

- صياغة استراتيجية عربية للتعامل مع العلم والتكنولوجيا الحديثة، وإعادة النظر في المناهج الدراسية والجامعية على نحو يهدف إلى تأصيل الملامح الحضارية في الشخصية العربية لمواجهة تحولات عالم اليوم.
- ضرورة خلق إعلام ناضج، بيني الإنسان العربي الواعي والقادر على أن يكون فاعلاً في حوار الثقافات، ومصوناً ضد أخطار العولمة، ومحافظاً على هوية الأمة وقيمتها.
- التعرف على العولمة الثقافية، والكشف عن مواطن القوة والضعف فيها، ودراسة سلبياتها وإيجابياتها برؤية منفتحة، غايتها البحث والدراسة العلمية، وفي نفس الوقت نعرف تلك الثقافات العالمية بما لنا من تراث وتقاليد وقيم اجتماعية عريقة.

الهوية في معناها المجرد هي جملة علامات وخصائص من أجناس مختلفة، تستقلُّ بها الذات عن الآخر، فغياب هذه العلامات والخصائص تغيب الذات وتذوب في الآخر، وبحضورها تحضر (1).

ومن ثمَّ يمكن القول: إن الهوية هي الكيفية التي يُعرَّف الناس بها ذواتهم أو أمَّتْهم، وتُتخذ اللغة والثقافة والدين أشكالاً لها؛ فهي تنأى بطبعها عن الأحادية والصفاء، وتنحو منحى تعددياً تكاملياً إذا أحسن تدبيرها، ومنحى صدامياً إذا أهملت وأسيء فهمها، تستطيع أن تكون عامل توحيد وتنمية، كما يمكن أن تتحوَّل إلى عامل تفكيك وتمزيق للنسيج الاجتماعي، الذي تؤسَّسه عادة اللغة الموحدة (2).

والعولمة يتفاوت فهم الأفراد لمضامينها المختلفة؛ فالاقتصادي يفهم العولمة بخلاف عالم السياسة، كما أن عالم الاجتماع يفهمها فهماً قد يختلف فيه عن المهتم بالشؤون الثقافية.

في مفهومها الاقتصادي؛ عبارة عن تحوُّل نوعي عن اقتصاد يتَّصف بكل بساطة بأنه دولي، والاقتصاد المدوَّل هو اقتصاد تظل الاقتصاديات القومية المنفصلة فيه مسيطرة، على الرغم من اتساع النشاط بين الدول (3).

وتعني في جانبها السياسي؛ الاتجاه المتواصل نحو تعددية تُؤدِّي فيها المنظمات الدولية دوراً رئيساً لتشكيل بنية عابرة للقوميات، وظهور شبكة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي تراقب عمل الحكومات وتؤثر فيه (4).

وفي معناها الثقافي؛ هي مرحلة من مراحل التفكير الإنساني في العالم المعاصر، بدأت بالحدثة، وما بعد الحدثة، والعالمية، ثم العولمة، ونحن الآن في مرحلة الأمركة، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة الكوكبة -نسبة إلى كوكب الأرض- ثم يتطلعون بعد ذلك إلى مرحلة الكونية (5).

ولعل التركيز على البعد الاقتصادي في تعريف العولمة نابع من كونها نتاجاً لتطور النظام الرأسمالي وحاجته إلى التوسع المستمر في الأسواق، وعلى الرغم من غلبة البعد الاقتصادي على أغلب تعريفات العولمة، فإن دلالة المصطلح في تطورها استقرت على أنها ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، ويكون الانتماء فيها إلى العالم كله عبر الحدود السياسية الدولية، ويحدث فيها تحولات على مختلف الصور تؤثر في حياة الإنسان في كوكب الأرض أينما كان.

ثقافة العولمة

فكرة العولمة تمتد جذورها الأولى من خمسة قرون بظهور فكرة الدولة القومية محل فكرة الدولة الإقطاعية.. ومع زيادة التقدم أصبحت الدولة لا تستوعب حجم السوق فظهرت الشركات متعددة الجنسيات، وحلَّت في مجال السوق محل الدولة تدريجياً، وتشير التقديرات إلى أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات يناهز 65 ألف شركة (6).

ويُقصَد بثقافة العولمة الإطار المعرفي الذي يجعل النظام الرأسمالي مقبولاً من سائر الشعوب، ولا يكون في هذه الحالة في صورة ظاهرة تتمثل في إخضاع عقل هذه الشعوب لتقبل النظام الرأسمالي فحسب؛ بل إعلاناً للتكثيف من قبل مفكرين استراتيجيين مخططين لوضع دعائم فكر بعينه ييسر تقبل فكرة الانخراط في حركة الرأسمال وسيروته كما يحلو للغرب أن يسيره (7).

والكلام في ثقافة العولمة متشعب، ومن الصعب حصره أو الإلمام به؛ ولكن يمكن القول: إن الإطار الفكري أو الثقافي لأفكار دعم الرأسمالية يعمل بدأب على إقناع الشعوب بموافقة للعقل؛ لأنه يحقق رغبات الأفراد بحرية مطلقة.

وإذا كان مثقفو الغرب ومفكروهم أصحاب المواقع الراسخة المؤثرة في الثقافة في العالم المعاصر ينشدون ثقافة بلا حدود تواكب الاتجاه العولمي، وتسايره كما يبدو في الرؤيا الثقافية في الغرب، فإنهم في حقيقة الأمر يصنعون مبررات سيطرة الثقافة الغربية بلا حدود، "وهو الأمر الذي قطع شوطاً مهماً من الإنجاز على أرض الواقع، في ظل اتجاه متزايد نحو عالم بلا حدود ثقافية" (8).

وهذه الفكرة -فكرة ثقافة بلا حدود- تواكب العولمة التي يروج لها مفكرو الغرب؛ خاصة في الولايات المتحدة، تبرز في العالم في الوقت نفسه الذي يحافظون فيه على مقومات الدولة القومية؛ لأنها أساس "الوحدة الرئيسة والمحورية في النظام السياسي العالمي المعاصر" (9).

إن الضغوط تتوالى من أجل فرض أسس ثقافية نمطية تستغل دعاوى الديمقراطية والمشاركة، والمكاشفة، وحقوق الإنسان إلى غير ذلك من العناصر التي يمكن أن تشكل قواعد صالحة للتطوير والتحوير؛ لو أنها صيغت في إطار المنظومة الثقافية الوطنية؛ بينما تعمل أدوات الاتصال والمعلومات جاهدة من أجل غرس قيم وتمجيد ما يعتبر ثقافة عالمية جديدة بالاعتبار (10).

العولمة بين المؤيدين والمعارضين

اللافت للنظر والفكر معاً أن قضايا العولمة وإشكالياتها طُرحت كظاهرة، والظاهرة لا فكاك منها، فهي تتلبس المهتمين بها فتشغلهم؛ خاصة إذا كانت الظاهرة تدور حول قضايا تهم كل الموجودين في المحافل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية، فضلاً عن المنتديات الوطنية في الوطن الواحد أو خارجه؛ بحيث لا تنفك عن قضاياها.

ومن هنا كان هناك مَنْ يدعو إلى العولمة والأخذ بها، وفريق آخر يحذر من خطرهما على هويتنا وثقافتنا والبعد عنها.

أولاً: المؤيدون للعولمة

لا شك أن الذين يؤيدون فكرة العولمة، والأخذ بإيجابياتها يستندون إلى أنها أحدثت نقلة نوعية في عالم المعلومات في كل ميادين المعرفة، وقربت المسافات، واختصرت الزمن، وكما يقول الدكتور "حامد عمار": لا مناص من وضع أنفسنا في توجهات العالم الذي نضطرب فيه ومعه، ومن الاشتباك مع القوى الحاشدة التي تشكل حركته؛ وليس من المستغرب بل إنه من المطلوب- أن يتساءل المرء مع تدفق تيارات العولمة، وما بعد التصنيع، وما بعد الحداثة، هل نحن -واقعاً ووعداً- بإزاء عالم جديد حقاً؟ وهل هو عالم - كما يدّعي أقطابه- مُبشّر في أحد وجهي عملته بالعيش المشترك وبحقوق الإنسان، وبالعادل

الاجتماعي؟ وهل نحن متجهون نحن التلاحح الخصب بين الحضارات؛ من أجل تأسيس ثقافة "التنوع الإنساني المبدع"(11).

إن العولمة بهذا المعنى تشبه القطار، وهو قطار برغماتي قوي يحكم على من يمر به أن يركب فيه، وإلا بقي وحده منفردًا لا يحمله شيء إلى حيث يريد، وكأن ذلك الذي يتخلف عن الركب يتحدى المعايير الدولية في سباق العولمة؛ بل يتحدى ذلك الحلم الرأسمالي الذي يبدو في العقل الأميركي نبوءة إنسانية مقدسة(12).

ويذهب بعضهم إلى أن العولمة أدت إلى وحدة القيم الثقافية؛ فمن يقرأ "همنغواي" الأميركي، و"تشيكوف" الروسي، و"طاغور" الهندي، و"غونتر غراس" الألماني، و"برناردشو" الأيرلندي و"نجيب محفوظ" المصري؛ وكلهم أبدعوا في ظل مجتمعات وظروف ثقافية مختلفة يُدرك على الفور على الرغم من اختلاف اللغة والهوية والقومية أنهم اشتركوا في الدفاع عن قيم ثقافية واحدة(13).

والمؤيدون للعولمة يستندون إلى أنه "ليس بوسع أحد أن يغفل الدور الحاسم للحاسبات الإلكترونية كسمة مميزة لثورة المعلومات الهائلة؛ التي اصطبغ بها النظام الدولي المعاصر في السنوات القليلة الماضية؛ خاصة في مجال الدفاع وبناء القدرات العسكرية للدول، وقد تميزت هذه الثورة بأربع سمات:

1. ساعدت في اختصار المدى الزمني الذي يفصل بين كل ثورة صناعية وأخرى.
2. الاعتماد على نتائج العقل البشري وعلى حصيلة الخبرة والمعرفة التقنية؛ فيحدد ثمن القيمة بالمعرفة والتكنولوجيا المستخدمة وليس على المواد الخام.
3. مواكبة هذا التطور تستلزم استثمارًا في مجالات بعينها؛ خاصة التي تتعلق بأمور التعليم وتطوير المهارات البشرية، وتنمية كوادرات وقدرات تستطيع التعامل والتكيف مع هذه الثورة.
4. في خلال ذلك يتحتم استغلال الطاقات البديلة، والاستفادة من الطاقة الشمسية، واقتحام مجال الهندسة الوراثية وتكنولوجيا إنتاج الطعام الرخيص بكميات وفيرة"(14).

ومن المؤكد أن أبرز المظاهر السياسية للعولمة النزوع إلى الديمقراطية؛ فمما لا شك فيه أن ثمة حالة من التطور الديمقراطي على المستوى العالمي أخذت تجد تطبيقات متعددة لها في الدول المختلفة بما في ذلك بعض دول العالم الثالث(15).

وبناءً على ما سبق يرى هؤلاء المتفائلون أن العولمة أمر واقع؛ فهي في رأيهم ليست فكرة من الأفكار التي تطرح لمجرد النقاش والحوار والجدل، ثم تنتهي فورتها؛ وهذا الأمر الواقع برأيهم يحتم طريقة واقعية في التفكير؛ لأن العولمة، فيما يذهبون، آخر أبناء الحضارة الغربية، التي يجب على العالم أن يحصد مكاسبها؛ خاصة أن القطار الغربي ورأسه وقاطرته الولايات المتحدة الأميركية يصرُّ على تسيير المسيرة البشرية العالمية.

ثانيًا: المعارضون للعولمة

يبنى المعارضون للعولمة رؤاهم على ما تجلبه العولمة من تغيير البنية الأساسية لكل مكونات الحياة على المستوى السياسي والاقتصادي، والاجتماعي، والإعلامي، والثقافي؛ ومن هنا ظهر خطاب معارض للعولمة كاشف لمثالبها، وشارك فيه باحثون ومفكرون من مختلف أنحاء العالم.

ولعل أكثر الكتابات تشاؤماً من العولمة، كتاب: (فخ العولمة) لـ"بيتر مارتن" و"هارالد شومان" (16)؛ فقد فندَّ العولمة في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والإعلامية، وحاولا التأكيد على أن العولمة في مختلف أبعادها ستزيد معدلات البطالة وانخفاض الأجور، واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، وتقليص دور الدولة في مجال الخدمات كالصحة والتعليم، ونحو ذلك.

ولا يرون في العولمة إلا الهجمة الجهنمية للرأسمالية لكي تنتهي التاريخ لمصلحتها، إنها هجمة لإبعاد الحضارات الأخرى بكل إنجازاتها العلمية والمادية والإنسانية لتفريغ الكون من كل الحضارات إلا حضارة الرأسمالية الأخيرة؛ "وأول مظاهر العولمة هو عولمة السياسة بمعنى إخضاع الجميع لسياسة القوى العظمى والقطب الأوحده في العالم؛ وهو الولايات المتحدة الأمريكية" (17).

ويذهب بعضهم إلى أن "العولمة ليست مجرد هيمنة الغرب على بقية العالم، إنها تؤثر في الولايات المتحدة كما تؤثر في البلدان الأخرى" (18)، والعولمة أشد خطورة على الدول الضعيفة، فهي مرتبطة بتهميش الدول المفككة؛ لأنها تستمد هويتها من الاعتراف الدولي الذي تقبض عليه الهيمنة الأميركية، ومن دار في فلكها من الدول الأوروبية؛ فهؤلاء هم الذين يمنحون شهادات ميلاد الدول ووفاتها (19).

ولعل أشد ألوان العولمة خطراً وأبعدها أثراً -كما يراها المعارضون- هي عولمة الثقافة على معنى فرض ثقافة أمة على سائر الأمم، أو ثقافة الأمة القوية الغالبة على الأمم الضعيفة المغلوبة، بعبارة أخرى صريحة: فرض الثقافة الأميركية على العالم كله: شرفيته وغربيته، مسلميه ونصرانيته، موحدته ووثنيته، ملتزمه وإباحيته، ووسيلته إلى هذا الغرض الأدوات والآليات الجبارة عابرة القارات والمحيطات من أجهزة الإعلام والتأثير بالكلمة المقروءة والمسموعة والمرئية بالصوت والصورة والبلث المباشر وشبكات المعلومات العالمية (الإنترنت) وغيرها (20).

ويرى بعضهم أن العولمة الثقافية أخطر من العولمة الاقتصادية؛ بل هي التي تمهد لها: تحرث لها الأرض، وتفتح لها الأبواب، وتسوق منتجاتها بين الشعوب حتى تسوغ عندها؛ بل تهواها وتركض وراءها (21).

ويمثل الإعلام إحدى الركائز الأساسية التي قامت عليها العولمة، ويؤكد "فوكوياما" ذلك بقوله: إن العولمة تعتمد على ثلاثة أسس؛ هي:

1. تكنولوجيا المعلومات والإعلام.
2. حرية التجارة الدولية في مرحلة ما بعد الشركات متعددة الجنسيات.
3. اقتصاد السوق وحرية الحركة في الأسواق العالمية (22).

كيف نواجهه العولمة؟

ليس من الحكمة أن نتعامل مع العولمة بمنطق الرافض المطلق، أو القبول المطلق؛ فالعولمة عملية تاريخية، وبذلك يعد منطقاً متهاقناً ما يدعو إليه بعضهم من ضرورة محاربة العولمة بشكل عام، فهل يمكن مثلاً محاربة شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) من خلال إصدار قرار بالامتناع عن التعامل معها؟ وهل يمكن الامتناع عن التعامل مع منظمة التجارة العالمية على الرغم من سلبياتها المتعددة؟ وغير ذلك من المؤسسات العالمية التي لا يمكن الانغلاق دونها.

إن الرفض المطلق للعولمة لن يُمكن الدول والمجتمعات من تجنب مخاطرها، كما أن القبول المطلق لها لن يَمكِّنها من الاستفادة التامة منها، "علينا نحن العرب والمسلمين أن نسأل أنفسنا سؤالاً صريحاً، وأن تكون إجابتنا عنه واضحة: هل نحن في معركة ضد التطورات المصاحبة للتحويل نحو "الكوكبة أو العولمة"؟ وهل لدينا بديل نعرفه، ونريد أن نثبت عليه؟" (23).

وهناك وسائل عديدة لمواجهة خطر العولمة في المجالات المتعددة:

- **ففي مجال العقيدة والأخلاق؛** يمكن تعزيز الهوية بأقوى عناصرها، وهي العودة إلى مبادئ الإسلام، وتربية الأمة عليه بعقيدته القائمة على توحيد الله سبحانه وتعالى؛ التي تجعل المسلم في عزة معنوية عالية، وبشريته السمحة وأخلاقه وقيمه الروحية؛ فالهزيمة الحقيقية هي الهزيمة النفسية من الداخل؛ حيث يتشرب المنهزم كل ما يأتيه من المنتصر، أما إذا عُرِزت الهوية ولم تستسلم من الداخل؛ فإنها تستعصي ولا تقبل الذوبان، وإبراز إيجابيات الإسلام وعالميته، وعدالته، وحضارته، وثقافته، وتاريخه للمسلمين قبل غيرهم، ليستلهموا أمجادهم ويعتزوا بهويتهم، فقد استيقظت أوروبا في القرن الحادي عشر الميلادي على رؤية النهضة العلمية الإسلامية الباهرة، وسرعان ما أخذ كثيرون من شبابها يطلبون معرفتها فرحلوا إلى مدن الأندلس؛ يريدون التنقف بعلومها، وتعلموا العربية، وتتلذذوا على علمائها، وانكبوا على ترجمة نفائسها العلمية والفلسفية إلى اللاتينية، وقد أضاعت هذه الترجمات لهم مسالكهم إلى نهضتهم العلمية الحديثة.
- **وفي المجال السياسي؛** يمكن التعامل مع العولمة من خلال:

- **أولاً:** إصلاح الأوضاع الداخلية: فالأوضاع الداخلية في العديد من دول العالم الثالث -ومنها الدول العربية- لا تؤهلها للتعامل بفاعلية مع متطلبات عصر العولمة وتحدياته؛ مما يحتم ضرورة الشروع في عملية الإصلاح الداخلي. إن الإصلاح السياسي القائم على تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي بصورة تدريجية وتراكمية، يحقق العدالة الاجتماعية، ويكافح ظواهر الفساد السياسي والإداري، يعتبر هو المدخل الحقيقي لبناء دولة المؤسسات، وتحقيق سيادة القانون، ويرشّد عملية صنع السياسات والقرارات.
- **ثانياً:** تطوير سياسات التكامل الإقليمي: إن تطوير سياسات التكامل الإقليمي بين دول العالم الثالث، أصبح ضرورة؛ وذلك نظراً إلى عمق التحديات التي تطرحها العولمة على هذه الدول، ومحدودية قدرتها على التعامل معها فرادى؛ فأغلب دول العالم الثالث -وعلى رأسها الدول العربية- لا تنقصها هياكل التكامل ولا التصورات والأفكار والبرامج؛ ولكن الذي ينقصها هو إرادة التكامل، بما تتضمنه من معاني الحرص والعمل المشترك على تذليل المشكلات والعقبات التي تعيق التكامل.

- **وفي المجال الاقتصادي:** إن لم تقم مجموعة عربية متضامنة، تنسق خططها التنموية وسياساتها الاقتصادية، فإن الوطن العربي لن يستطيع مواجهة المنافسة وميول الهيمنة السائدة على الصعيد الدولي؛ "فالمستقبل الذي ينتظر الدول العربية والإسلامية سواء أكان مستقبلاً مشرقاً أم مظلماً إنما يعتمد في المقام الأول على مدى فعالية الاستراتيجية الاقتصادية التي تتبناها هذه الدول" (24).

وللوصول إلى درجة مناسبة في مواجهة سلبيات العولمة في المجال الاقتصادي يمكن التركيز على ما يلي:

- **أولاً:** تحقيق تنمية عربية نشطة ومتوازنة ومستقلة لا تهدف إلى التقليل من مخاطر تحديات العولمة فحسب؛ بل تعمل على رفع مستوى غالبية الناس أيضاً.

○ **ثانيًا:** إنشاء سوق عربية مشتركة: ففضية إقامة هذه السوق تستند إلى تعميق مفهوم الهوية العربية والانتماء القومي، وضرورة دعم الأمن القومي العربي، إلى جانب المصلحة الاقتصادية المشتركة؛ فهذه السوق يجب أن تقام تدريجيًا بين الأقطار العربية، أو بين بعضها كمرحلة انتقالية؛ لأنها سوف تعمل على توحيد هذه الأقطار، وتعزز الأمن الاقتصادي العربي؛ ومن ثمَّ تعزز الأمن القومي العربي.

● **وعلى المستوى الثقافي:** الاتجاه إلى تحديد ثقافتنا، وإغناء هويتنا، والدفاع عن خصوصيتنا، ومقاومة الغزو الثقافي الذي يمارسه المالكون للعلم والتكنولوجيا، وهذا لا يقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لا بدَّ منها لممارسة التحديث ودخول عصر العلم والتكنولوجيا.

نحن في حاجة إلى التحديث؛ أي إلى الانخراط في عصر العلم والتكنولوجيا كفاعلين مساهمين، ولكننا في الوقت نفسه في حاجة إلى مقاومة الاختراق وحماية هويتنا وخصوصيتنا الثقافية من الانحلال والتلاشي تحت تأثير موجات الغزو الذي يمارس علينا وعلى العالم أجمع بوسائل العلم والتكنولوجيا، وليست هاتان الحاجتان الضروريتان متعارضتين بل متكاملتين.

خلاصات

إن نجاح أي بلد من البلدان النامية في الحفاظ على الهوية والدفاع عن الخصوصية، مشروط بمدى عمق عملية الانخراط الواعي في عصر العلم والتكنولوجيا، والوسيلة في كل ذلك هي اعتماد الإمكانيات التي توفرها العولمة نفسها، أعني الجوانب الإيجابية منها.

لست مجبرًا أن أكون أميركيًا أو فرنسيًا، أو غير ذلك؛ بل يجب أن أحافظ على هويتي وثقافتي وعاداتي وأخلاقي، مع الاستفادة بالطرفة العلمية الناتجة عن العولمة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

1. صياغة استراتيجية عربية للتعامل مع العلم والتكنولوجيا الحديثة، وإعادة النظر في المناهج الدراسية والجامعية على نحو يهدف إلى تأصيل الملامح الحضارية في الشخصية العربية لمواجهة تحولات عالم اليوم.
2. التنسيق والتعاون بصورة متكاملة في وزارات التربية والتعليم العالي والثقافة والإعلام، والأوقاف والشؤون الإسلامية، والعدل؛ وذلك للمحافظة على الهوية الإسلامية من أي مؤثرات سلبية.
3. ضرورة خلق إعلام ناضج يبني الإنسان العربي الواعي والقادر على أن يكون فاعلاً في حوار الثقافات، ومصوناً ضد أخطار العولمة، ومحافظاً على هوية الأمة وقيمتها.
4. ضمان الحرية الثقافية وتدعيمها؛ حيث إن حرية الثقافة وإن كانت تنبع من العدالة في توزيع الإمكانيات والإبداعات الإنسانية على الأفراد، فإنها في الوقت نفسه عامل أساس في إغناء الحياة الثقافية وزيادة عطائها؛ ولكن لا يجوز فهم الحرية على أنها فتح للباب أمام كل تعبير، وقبول كل فكر؛ ولكن الحرية المقصودة هي الحرية المنضبطة بضوابط.
5. التعرف على العولمة الثقافية، والكشف عن مواطن القوة والضعف فيها، ودراسة سلبياتها وإيجابياتها برؤية مفتوحة، غابتها البحث والدراسة العلمية، وفي الوقت نفسه نعرّف تلك الثقافات العالمية بما لنا من تراث وتقاليد وقيم اجتماعية عريقة.

الهوامش والمراجع

- (1) عبد العلي الودغيري، اللغة والدين والهوية، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2000، ص 67.
- (2) رشيد بلحبيب، الهويات اللغوية في المغرب من التعايش إلى التصادم، ضمن كتاب اللغة والهوية في الوطن العربي، إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت يناير/كانون الثاني 2013، ص 247، 248.
- (3) إيان كلارك، العولمة والتفكك، مركز الإمارات والدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2003، ص 38.
- (4) وليد عبد الحى، انعكاسات العولمة على الوطن العربي، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ضمن سلسلة أوراق الجزيرة 21، بيروت، الطبعة الأولى، 2011، ص 33.
- (5) فضل الله محمد إسماعيل، العولمة السياسية انعكاساتها وكيفية التعامل معها، بستان المعرفة، الطبعة الأولى، 1999، ص 10.
- (6) حميد الجميلي، الشركات متعددة الجنسية ودورها في الإنتاج الدولي، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 401 فبراير، أبو ظبي، 2004، ص 2.
- (7) السيد أحمد فرج، العولمة والإسلام والعرب، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، 1424 هـ - 2004، ص 39.
- (8) عبد الخالق عبد الله، العولمة، عالم الفكر، أكتوبر/تشرين الأول 1999، عدد 2، ص 81.
- (9) هالة مصطفى، العولمة ودور جديد للدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، سنة 1998، ص 47.
- (10) عبد الباسط عبد المعطي، العولمة والتحويلات المجتمعية في الوطن العربي، مكتبة مديبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999، ص 93.
- (11) حامد عمار، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006، ص 36.
- (12) العولمة والإسلام والعرب، مرجع سابق، ص 136.
- (13) فتحي عبد الفتاح، صناعة الغد بين العلم والخرافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001، ص 41.
- (14) أحمد سيد مصطفى، المدير وتحديات العولمة: إدارة جديدة لعالم جديد، الطبعة الأولى، 2001، ص 36.
- (15) العولمة السياسية وانعكاساتها وكيفية التعامل معها، مرجع سابق، ص 24.
- (16) ترجمة وتقديم: د. عدنان عباس على، ومراجعة د. رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة (295)، الكويت، 2003.
- (17) يوسف القرضاوي، المسلمون والعولمة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2000، ص 21.
- (18) أنتوني غينز، عالم منفصل: كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا، ترجمة: محمد محيي الدين، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 14.
- (19) العولمة والإسلام والعرب، مرجع سابق، ص 142.
- (20) المسلمون والعولمة، مرجع سابق، ص 46.
- (21) السابق، ص 56.
- (22) سعيد بخيره، العولمة وحرية الإعلام، ظافر للطباعة، الزقازيق، 2000، ص 37.
- (23) أحمد كمال أبو المجد، العولمة والهوية ودور الأديان، مجلة المسلم المعاصر، العدد (91)، السنة الثالثة والعشرون، ص 14، 15.
- (24) بهاء شاهين، العولمة والتجارة الإلكترونية رؤية إسلامية، مكتبة الفاروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 39.

انتهى